دروس من الاجتياح الإسرائيلي
(الأمن)

الدكتور عبد الستار قاسم

تم التحذير مرارا وتكرارا على الساحة الفلسطينية من عدم الحرص الأمني لما في ذلك من مخاطر هائلة على الأمن الفلسطيني على المستويين الشعبي والتنظيمي وذلك من قبل العديد من الكتاب والخبراء في القضايا العسكرية والأمنية والسياسية. طرأ تحسن مع الزمن على الأداء الأمني من قبل الفصائل الفلسطينية المقاتلة، لكنه من الواضح أن مستواه لا يكفي وأن تجربة الاجتياح الأمني الإسرائيلي الأخيرة تؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهود الأمنية، وتوظيف المزيد من التفكير والتخطيط في كيفية التغلب على الصعوبات والمخاطر القائمة.

اجتاح الإسرائيليون مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ومعهم القوائم الطويلة من المطلوبين والنشطاء الفصائليين، وكذلك الكثير من العناوين والنقاط الهامة من الناحية العسكرية، ولم يجدوا العناء الكبير في الوصول إلى أهدافهم مثل الأماكن السكنية والمخابئ. كان الإسرائيليون على معرفة ولو غير مطلقة بأسماء المحاصرين داخل مقر رئيس السلطة، وتوفرت لديهم معلومات على قدر كبير من الأهمية حول مدينة نابلس القديمة وهكذا. هذا لا يعني أنهم وصلوا إلى كل ما يريدون وأنهم قد اخترقوا كل الاحتياطات الأمنية الفلسطينية ومخيم جنين شاهد على هذا، لكنه من الواضح أن المشكلة الأمنية الفلسطينية القائمة منذ أكثر من ثلاثين سنة ما زالت عميقة الجذور.

بصراحة، الساحة الفلسطينية مليئة بالمخبرين والجواسيس والعملاء، وهو الأمر الذي يتحدث به الناس على مختلف مشاربهم ومستويات عملهم. يظهر بين الحين والآخر فلسطيني يدافع عن هذه الظاهرة الخطيرة قائلا بأن كل الأمم تعاني من هذه الآفة وأن الشعب الفلسطيني معرض للاستقطاب أكثر من غيره من الشعوب بسبب وجود الاحتلال. هذا جدل صحيح، لكن حجم الظاهرة كبير إلى درجة أنه يفوق بكثير المساحة التبريرية التي يمكن أن تحلو للبعض. إنه لا يجوز لشعب يعاني من الغزو والتشريد والاحتلال على مدى أكثر من ثمانين عاما أن يبقى تحت وطأة مثل هذا الكم من الاختراقات.

على الرغم من الإلحاح المستمر بضرورة تطوير برامج أمنية تعالج القضية بشقيها القائم والسببي إلا أن الاستجابة غير موجودة. الشعب الفلسطيني بحاجة إلى برامج تلاحق الجواسيس والعملاء الموجودين، وإلى البحث عن أسباب الظاهرة لمعالجتها من جذورها. إنها مسألة أشبه ما تكون بمرض لا يمكن علاجه إلا بالقضاء على أسبابه. حسب معرفتي، لم تعمل منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن مركزت نشاطها في الأردن على مكافحة الاختراقات الأمنية، وقصرت الفصائل كثيرا في الانتباه والمعالجة.

ساد على الساحة الفلسطينية سواء داخل فلسطين أو في الشتات اهتمام بالأعداد الذين ينتمون للحركة أو الفصيل أو الحزب وذلك بدافع المنافسات الداخلية على استقطاب الجماهير. حاول كل فصيل أن يعرض عضلاته من خلال الجماهير التي يستطيع حشدها، ومؤخرا من خلال البنادق

والمسدسات التي تطلق النيران في الجنائز والمناسبات المختلفة. فتح هذا الاهتمام الباب على مصراعيه أمام كل أجهزة المخابرات المعادية المهتمة للدخول في الفصائل والأجهزة الفلسطينية المختلفة إلى درجة أن العمل الفلسطيني أصبح كشبه كف مفتوح أمام الإسرائيليين. وقد تزاوج هذا مع عمل علني من قبل قادة فصائل وأعضاء يشمل الظهور في الإذاعات والفضائيات وغير ذلك. لقد تدهور الحرص الأمني بصورة كبيرة وزاد في كثير من الأحيان الاستهتار الذي أودى بحياة الكثيرين وأفسد الكثير من الأعمال.

ربما يسأل أحد عن دور السلطة الفلسطينية في تطوير البرامج الأمنية الفلسطينية. سؤال من هذا القبيل يبين عدم معرفة السائل بأن السلطة الفلسطينية لم يكن لها أن تقوم لولا التزامها بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، بمعنى أنها قامت على استباحة الأمن الفلسطيني مقابل كيان فلسطيني هزيل أحدث أضرارا أكثر مما جلب منافع. والدليل على ذلك هو أن عددا من الفلسطينيين المناضلين قد تم تسليمهم عنوة من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية للإسرائيليين، وأن الأجهزة الأمنية لم تتوقف عن التنسيق الأمني وتزويد الجانب الإسرائيلي بالمعلومات الهامة عن النشاطات الفلسطينية السرية. هذا فضلا عن الكم الهائل من الملفات التي استولت عليها إسرائيل في الاجتياح الأخير حول نشاطات الفلسطينيين جماعات وأفراد والتي تم عرض جزء منها على الشبكة العنكبوتية. هناك إعلام عربي وعالمي يرسم الأمور على غير هذا الوصف بخاصة عندما يفتح المجال أمام رؤساء الأجهزة الأمنية للتحدث عن الأمن الفلسطيني وصلابة الموقف الفلسطيني الرسمي، لكن هذا يبقى مجرد إعلام لا يلتزم بالحقيقة الموضوعية أو العلمية.

قامت السلطة الفلسطينية بملاحقة بعض الجواسيس وأعدمت اثنين منهم مع بداية الانتفاضة الحالية، لكن ذلك كان أشبه ما يكون بذر الرماد في العيون. حجم ما قامت به السلطة قليل جدا بالنسبة لما هو مطلوب، و(لو) كان في الأمر جدية لانتهى كثيرون من المسؤولين الفلسطينيين على أعواد لا يرغبون برؤيتها. وبالتأكيد سيجادل أحد ضد هذا القول على اعتبار أن السلطة تعرضت للهجوم الإسرائيلي المستمر خلال الانتفاضة والاجتياح الأخير بقصد تدميرها. هذا جدل لا يصمد إذا قلنا أن من يريد القضاء على نظام لا يقصف أبنية وإنما يقصف من يقومون على النظام. النظام ليس بأبنيته وإنما بالقائمين عليه. فما هو معنى قصف أبنية بينما يسرح رموز السلطة ويمرحون؟ وهنا لا أتحدث عن أفراد مخلصين في هذا الجهاز أو ذاك، وإنما عن أجهزة بسياساتها والصف الأول من القائمين على شؤونها. على أية حال، من بنى الأبنية أول مرة يبنيها مرة ثانية.

تم الحديث كثيرا حول المسائل الأمنية الفلسطينية لكن بجدوى قليلة جدا. يبدو أن تحسنا قد طرأ على الأداء الأمني لبعض الفصائل، لكن الاجتياح الأخير أثبت وجود ثغرات واسعة جدا. من المطلوب أن يتعلم الراغبون في القيام بأعمال تقود إلى التحرير أسس الأمن والاحتياطات الملازمة لها. وربما من الضروري صناعة رأي عام ليس على المستوى الفلسطيني فقط وإنما على المستوى العربي أيضا لترسيخ قيم أمنية جادة.

ألحق الإعلام العربي مثلا ضررا كبيرا بالأمن الفلسطيني قد لا يتحمل مسؤوليته هو وإنما الفلسطينيون وذلك بمتابعة المسلحين والمقاتلين وبعض الذين يشرفون على شؤونهم أو ينطقون باسمهم. لا يوجد أي مبرر إطلاقا لوضع مسلح أمام عدسة التلفاز ليكون في اليوم التالي هدفا

للقصف الإسرائيلي. هذا علما أن الذي يتطوع لمثل هذا العمل قد يكون جاهلا وقد يكون من أولئك الذين يخترقون الأمن الفلسطيني. وبدل أن ينجرف الإعلام وراء مثل هذه المتابعات المضرة جدا، قد يكون من المفيد أن يرفع شعارا بالنيابة عن الشعب الفلسطيني يقول بأن البندقية العلنية إما جاهلة أو خائنة.

الأمر في غاية البساطة، يواجه الفلسطينيون عدوا مدججا بالسلاح الحديث ولا طاقة لهم على مواجهته مباشرة. لا يقوى الفلسطينيون على إيقاع الأذى بالإسرائيليين إلا في الظلام، وإذا كان لهم أن يسكتوا على كل محاولات الإنارة المقصودة وغير المقصودة فإنهم يعرضون أمنهم وأمن أبنائهم للخطر ويحيل الجهود نحو الخلاص إلى هباء.